الأمم المتحدة S/PV.9818

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9818

الثلاثاء، 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة ماير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/880)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/880)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/880، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات يقدمها كل من السيدة ديكارلو والسيد لامبرينيديس والسفيرة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار 2231 (2015).

بينما لم يتبق سوى 10 أشهر على يوم انتهاء العمل بالقرار 2231 (2015)، لا يزال المأزق بشأن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة مستمرا. في غضون ذلك، ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9666)، زاد تدهور السياق الإقليمي. وفي ضوء ذلك، فإن الحاجة إلى حل شامل وطويل الأجل من شأنه استعادة أهداف الخطة لم تكن أبدًا أكبر مما هي عليه الآن.

لم تعد الولايات المتحدة إلى الخطة، كما أنها لم ترفع أو تتخل عن العقوبات الأحادية الجانب التي أعادت فرضها بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة في أيار/مايو 2018. كما أنها لم تمدد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. ومن جانبها، لم تتراجع إيران عن أي من الخطوات التي اتخذتها منذ أيار/مايو 2019 بعيدا عن التزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي.

ولاحظت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الفصلي الأخير، المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مرة أخرى أن أنشطتها في مجالي التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة

”تأثرت بشدة بوقف إيران تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.“ (GOV/2024/61، الفقرة 29)

كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنها فقدت استمرارية المعرفة بشأن العديد من جوانب البرنامج النووي الإيراني. ببساطة، إن الوكالة غير قادرة على طمأنة المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على التحقق من مخزون اليورانيوم المخصب في البلد، وهو وضع مستمر منذ شباط/فبراير 2021. غير أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المخصب يبلغ حوالي 32 ضعف الكمية المسموح بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشمل ذلك زيادة كميات اليورانيوم المخصب إلى 20 في المائة وإلى 60 في المائة. ويظل هذا المخزون من اليورانيوم المخصب ومستوى التخصيب مثيرا لبالغ القلق.

كما أصدرت الوكالة تقريرين مخصصين لم يردا في تقرير الأمين العام. ويصفان نية إيران بدء أنشطة التخصيب المعلنة سابقا بما يتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أنهما يحتويان على معلومات حول أنشطة إيران لزيادة إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الأمين العام رسائل من بعض المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة. وتبادل الممثلون الدائمون لفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وجهات نظر مختلفة مع الممثلين الدائمين لإيران والاتحاد الروسي بشأن الأسباب الجذرية للمأزق الحالي فيما يتعلق بتنفيذ الخطة، والخطوات التي اتخذها كل منهم نتيجة لذلك، وآرائهم بشأن الطريق قدما. ويعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الخلافات المستمرة والمتواصلة بين تلك الدول الأعضاء في هذه المرحلة الحرجة. وعلى الرغم من تلك الخلافات، فقد أعربت تلك الدول الأعضاء عن التزامها ببذل جهود بناءة لحلها. وأحث جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة على الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

أنتقل الآن إلى التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار 2231 (2015). وترد التدابير الوحيدة التي لا تزال سارية في الفقرة 2 من المرفق باء وتتعلق بالأنشطة النووية وعمليات النقل. وستظل هذه التدابير سارية حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. ولم يوجَّه انتباه الأمانة العامة إلى أي معلومات بشأن الإجراءات التي يُزعم أنها تتعارض مع تلك الفقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في الوقت نفسه ومرة أخرى، لم تقدَّم أي مقترحات جديدة إلى قناة المشتريات في الأشهر الستة الماضية من دورة الإبلاغ. بيد أن مجلس الأمن تلقى 4 إخطارات بشأن التدابير التقييدية المتصلة بالمجال النووي بشأن بعض الأنشطة المتوافقة مع الخطة.

وأود أن أكرر دعوة الأمين العام للمشاركين في الخطة والولايات المتحدة إلى إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف والدبلوماسية، وهما المبدأين اللذين مكّنا من الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015. وينبغي أن تستجمع الأطراف الإرادة السياسية وتعيد الانخراط في المفاوضات على وجه الاستعجال. إن الوقت عامل بالغ الأهمية في هذا الشأن.

ومع أن المسؤولية تقع على عاتق المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة، فإن نجاحهم أو فشلهم يهمنا جميعًا. ولا يمكن أن تتحمل المنطقة المزيد من عدم الاستقرار. ويجب الالتزام بالحوار والدبلوماسية التزاما حقيقيا. هذا هو السبيل لاستعادة الثقة في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي وتحقيق تطلعات الشعب الإيراني والمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها.

أخيرا، أشكر سعادة السيدة فانيسا فرازير على قيادتها بصفتها ميسرة مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015) خلال العامين المنصرمين. كما أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاوننا المستمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كايا كالاس، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش ووكيلة الأمين العام ديكارلو والأمانة العامة بأكملها على عملهم المتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015)، وكذلك مالطة وزميلتي السفيرة فرازير بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

ونحيط علما بالتقرير الثامن عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2024/896)

إن ضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي أو عدم تطويرها لسلاح نووي أولوية أمنية رئيسية للاتحاد الأوروبي. لا يمكن اليوم،

أكثر من أي وقت مضى، النظر إلى برنامج إيران النووي بمعزل عن التطورات الإقليمية. ما فتئنا نعتقد أن الدبلوماسية هي أفضل وسيلة لضمان الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي وأن اتفاقا نوويا نافذا على نحو لكامل سيفضي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ولا يزال القرار 2231 (2015)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، يوفر الإطار المرجعي لإجراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية التقييم والإبلاغ المنتظم. وفي هذا الإطار، تظل الوكالة المنظمة الدولية الوحيدة المحايدة والمستقلة التي ترصد تنفيذ إيران لالتزامات عدم الانتشار النووي وتتحقق منه. ونشيد بالمدير العام غروسي وجهوده المتواصلة لاستعادة قدر كاف من التعاون مع السلطات الإيرانية، كما اتضح أثناء زيارته إلى طهران في تشرين الثاني/نوفمبر.

ويساورنا القلق إزاء التوسع المستمر للمسار النووي الإيراني كما أكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تواصل إيران تجاوز التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وتكتسب المعرفة بشكل لا رجعة فيه. ويشكل تكديس إيران لليورانيوم عالي التخصيب وتوسيع بنيتها التحتية للتخصيب النووي خطورة كبيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية يؤثر على قدرة الأخيرة على القيام بواجباتها في مجال الرصد. إنه يحول دون تقديم الوكالة ضمانات بأن برنامج إيران النووي سلمي محض، كما أشارت للتو وكيلة الأمين العام ديكارلو. ونتيجة لعدم تمكن الوكالة الدولية من القيام بأنشطة الرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة لأكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، فقدت الوكالة استمرارية معرفتها بالعديد من المكونات الرئيسية لبرنامج إيران النووي. وهذا يزيد من صعوبة تحديد أساس مرجعي، وهو ما يشكل عنصرا أساسيا لاستئناف الجهود الدبلوماسية.

ومما يثير بالغ القلق التقرير الذي قدمه المدير العام غروسي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بشأن زيادة توسيع عمليات التخصيب وقدراتها، وكذلك في مطلع كانون الأول/ديسمبر بشأن الزيادة الحادة في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، وهو ما يقارب مستويات الاستخدام لأغراض عسكرية. وكانت إيران بالفعل بعيدة كل البعد عن الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبهذه الخطوات، اختارت إيران اتخاذ خطوة تصعيدية أخرى. وتنطوي هذه الإجراءات على مخاطر كبيرة جدا فيما يتعلق بالانتشار وتثير مخاوف كبيرة بشأن نوايا إيران. وفي هذا السياق، فإن التعليقات التي أدلى بها المسؤولون الإيرانيون في مناسبات مختلفة والتي تشير إلى أن عقيدة إيران النووية يمكن أن تتغير تثير قلقًا كبيراً.

ندرك أن إيران واجهت، ولا تزال تواجه، عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جدا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية التي سبق رفعها. كما فرضت الولايات المتحدة جزاءات إضافية مرتبطة بالبرنامج النووي. وفي الوقت نفسه، أصبح برنامج إيران النووي الآن أكثر تقدما من أي وقت مضى.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، نلاحظ أن قناة المشتريات لا تزال على استعداد لتلقي المقترحات. فقد صُممت لتكون بمثابة آلية للشفافية وبناء الثقة لتقديم ضمانات بأن عمليات نقل السلع والخدمات النووية ومزدوجة الاستخدام تتماشى تماما مع القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الدعم العسكري الإيراني للحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال عمليات توريد الطائرات المسيَّرة التي تمت في انتهاك لأحكام القرار 2231 (2015). وفي ضوء نقل القذائف التسيارية إلى روسيا، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية جديدة ومهمة. وتشمل هذه التدابير، التي اتخذتها بالإجماع 27 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الكيانات المشاركة في شحن المعدات العسكرية الإيرانية. وقد اتُّخذت في إطار الاتحاد الأوروبي في ضوء الدعم العسكري الإيراني للحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا ولجماعات وكيانات مسلحة في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأحمر. وهي لا ترتبط بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو حكومة إيران إلى وقف الدعم العسكري لبلد ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الرد على ذلك حسب الاقتضاء.

وشهدنا في الأشهر الستة المنقضية منذ جلستنا السابقة بشأن القرار 2231 (2015) (انظر S/PV.9666) زيادة سوء الحالة من عدة جوانب، بما في ذلك المسار النووي وغيره. وستنطوي الأشهر القليلة القادمة على عدم يقين ومخاطر. لن يستفيد أحد من زيادة التصعيد الذي يمكن أن يخرج بسهولة عن السيطرة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو جميع الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة إلى مواصلة الحوار بشأن برنامج إيران النووي والمسائل المتعلقة بالجزاءات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، نحث إيران على استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الامتناع عن الابتعاد أكثر عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة كإجراء أول لبناء الثقة. وستساعد خطوات وقف التصعيد على الجبهة النووية على استعادة الثقة. ويمكن من خلالها إعادة تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات. لا يمكن معالجة المسألة النووية الإيرانية بطريقة مستدامة إلا بمشاركة كافية من المجتمع الدولي.

وتلتزم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، في إطار دورها بصفتها منسقة، بالإسهام في وضع حل دبلوماسي لبرنامج إيران النووي من أجل الحفاظ على حيز الدبلوماسية النووية. ويجب أن تفي إيران بالتزاماتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لامبرينيديس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة فرايزر.

السيدة فرازير (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم بصفتي الميسرة المعينة من مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

وافق أعضاء المجلس في 13 كانون الأول/ديسمبر 2024 على التقرير نصف السنوي المقدَّم من الميسِّرة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (انظر S/2024/918). وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومشاركتهم البناءة في تلك العملية وعلى روح التوافق والمرونة التي تحلوا بها. هذا هو تقريري الرابع بصفتي الميسرة المعينة من المجلس، وأنا ممتنة لدعم المجلس المستمر. كما يسعدني جدًا أننا تمكنا من تقديم التقرير إلى المجلس.

يقدم التقرير سردا وقائعي للأنشطة التي اضطُلِع بها فيما يتعلق بصيغة القرار 2231، مغطيا الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 13 كانون الأول/ديسمبر. يتضمن ستة أقسام فرعية، وموجز عن الأنشطة، ورصدا لتنفيذ القرار، والاتصالات ذات الصلة، والجوانب الرئيسية لعمل قناة المشتريات، والشفافية، والتوعية، والإرشاد. يمكن للأعضاء الرجوع إلى التقرير للإطلاع على التفاصيل، لكنني أود أن أذكر العناصر الرئيسية التالية.

أولا، عقدت جلسة واحدة للمجلس في إطار صيغة القرار 2231 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقدت الجلسة في 13 كانون الأول/ديسمبر، وناقش ممثلو مجلس الأمن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الثامن عشر للأمين العام (S/2024/896) بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015)، قبل نشره علنا. وقد سبق لوكيلة الأمين العام ديكارلو أن أشارت إلى تلك النقاط في بيانها.

ثانياً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمم ما مجموعه تسع مذكرات في إطار صيغة القرار 2231. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل ما مجموعه خمس رسائل رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة، وورد ما مجموعه أربع رسائل من الدول الأعضاء والمنسق. ومن بين الرسائل التي عُممت التقريران الفصليان المنتظمان الصادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، والتقارير المخصصة في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وترد الجوانب الرئيسية لتقارير تلك الوكالات في تقريري على النحو الواجب. وتضطلع الوكالة بدور مهم في التحقق من الأنشطة النووية في جمهورية إيران الإسلامية ورصدها، على النحو المطلوب بموجب القرار 2231 (2015). ويوفر عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة للمجتمع الدولي بأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مخصص للأغراض السلمية حصراً، وفقاً للطرائق المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وتؤدي تقارير المدير العام دوراً مهماً في هذا الصدد.

ثالثا، أبلغكم بأنه لم تقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن من خلال قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال الفريق العامل المعني بالمشتريات على استعداد لاستعراض المقترحات. وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أقرها المجلس من خلال القرار 2231 (2015)، هي أفضل خيار متاح لضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية حصرا. رغم إدراكنا للبيئة الصعبة التي تواجه صيغة القرار 2231، أعتقد أنه يمكننا من خلال الحوار والنهج متعدد الأطراف بذل أقصى الجهود لضمان تنفيذ الخطة والقرار 2231 (2015) بصورة فعالة، مع البناء على الثقة المتبادلة والتعاون.

ختاما، أود أن أشير إلى أنني، بصفتي الميسرة، قد بذلت قصارى جهدي لدعم تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة التي يدعمها. على مدار العامين الماضيين، عملت أنا وفريقي عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بطريقة نزيهة وشفافة للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة. وأشكر جميع أعضاء المجلس، وكذلك البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، على تعاونهم والثقة التي أولونا إياها. كما أود أن أشكر موظفي الأمانة العامة على مشورتهم القيمة ودعمهم القوي خلال هذه الفترة. لقد كان شرفاً عظيماً أن أعمل معكم جميعاً بشأن هذا الملف المهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة فرايزر على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أتوجه بالشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس رئيس الوفد على إحاطتيهما. كما أشكر السفيرة فرايزر على عملها الحيوي بوصفها ميسّرة تنفيذ القرار 2231 (2015) خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن.

عندما نمعن النظر في القوى الكامنة وراء أشد النزاعات دماراً وتقويضاً للاستقرار في عصرنا، نجد اسماً واحداً لبلد يطفو على السطح مراراً – إيران. تواصل إيران تأجيج النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، وما زالت أنشطتها النووية تثير قلقاً بالغاً. ويشير تقرير الأمين العام (S/2024/896) إلى أن إيران تواصل توسيع نطاق برنامجها النووي، وتركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة وتكديس كميات أكبر من اليورانيوم عالي التخصيب. ويكشف التقرير الذي أصدره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد غروسي في 6 كانون الأول/ديسمبر عن سعي إيران الحثيث وتوسعها المستمر في برنامجها النووي. ستزعم إيران أمام الجميع أن أهدافها سلمية وأن برنامجها يهدف إلى الاستخدامات المدنية حصرا. لكن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكك في ذلك. يقول المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران تصعّد من إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة بوتيرة تزيد بشكل كبير من قدرتها على إنتاج كميات إضافية بسرعة. يجري كل ذلك في ظل تواتر تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي تشير إلى احتمال قيام إيران بتغيير عقيدتها النووية واستحداث سلاح نووي.

لدينا سبب وجيه للقلق بشأن نوايا طهران. فتصرفات إيران تشير إلى أنها غير مهتمة بأن تثبت على نحو يمكن التحقق منه أن برنامجها النووي لا يستخدم إلا للأغراض السلمية حصرا. علينا جميعاً أن نكون حازمين في إدانة هذا السلوك المتهور وتقاعس إيران عن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرد على استفساراتها التي لم تحسم بعد.

أمام إيران فرصة لتصحيح مسارها والتوجه نحو العمل الدبلوماسي. فبدلاً من التوسع في برنامجها وإثارة التكهنات حول نواياها، ينبغي لإيران اتخاذ إجراءات من شأنها بناء الثقة الدولية وتهدئة التوترات. لطالما اعتقدت الولايات المتحدة بأن هذا المسار الدبلوماسي هو السبيل الأمثل للتوصل إلى حل مستدام وفعال يبدد شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. ورغم أن الدبلوماسية تبقى الخيار الأمثل، إلا أن الولايات المتحدة ظلت واضحة في رفضها القاطع لفكرة امتلاك إيران للسلاح النووي. نحن مستعدون لاستخدام جميع عناصر القوة الوطنية لضمان تحقيق هذه النتيجة.

ويثير قلقنا كذلك ما طرأ من تطورات على برامج إيران للقذائف التسيارية والطائرات المسيرة – تلك الأسلحة التي دأبت إيران على

استخدامها ضد جيرانها مراراً على مدار العام المنصرم. وبالفعل، تواصل طهران تصدير الفوضى والعنف إلى بلدان أخرى، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويتباهى النظام بذلك علنا. تتبجح وسائط الإعلام الحكومية الإيرانية بتزويد بلدها الحوثيين بتكنولوجيا القذائف التسيارية المحظورة – وهي انتهاكات وثقها خبراء الأمم المتحدة. لقد ثبت ضلوع إيران الكامل في إمداد حزب الله بالأسلحة. ونقلت إيران أيضاً تكنولوجيا المسيرات والقذائف التسيارية قصيرة المدى إلى روسيا، مما مكّن روسيا من شن حربها العدوانية غير المشروعة على أوكرانيا. نحن نعلم من دون أدنى شك أن روسيا حصلت على مئات الطائرات بدون طيار من إيران لاستخدامها ضد أوكرانيا قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، في انتهاك للقرار 2231 (2015).

لذا فلا غرابة في أن تهب روسيا للدفاع عن إيران كلما سنحت لها الفرصة. ولكن لا يمكننا أن نسمح لاعتماد روسيا على إيران بأن يثني المجلس عن مطالبة طهران بالتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، بما في ذلك القرار 2231 (2015). نضطلع جميعاً بدور في إدانة سلوك إيران السافر والمقوض للاستقرار، ليس في بياناتنا اليوم فحسب، بل الأهم من ذلك، من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. حين تمعن إيران في تحدي مجلس الأمن دون رادع وتستهين بقراراته، وحين تضرب عرض الحائط بمخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجلية والمتواصلة، فإنها تقوض مصداقية الأمم المتحدة وهيبتها. ولذلك يجب علينا أن نواصل محاسبة إيران وأن نستمر في الالتزام بولايتنا للنهوض بالسلام والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة ماير (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمانة العامة وممثل الاتحاد الأوروبي وميسرة تنفيذ القرار 2231 (2015) على إحاطاتهم.

منذ جلستنا السابقة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9666)، واصلت إيران تصعيد برنامجها النووي، في انتهاك لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتواصل إيران تكديس مخزون من اليورانيوم المخصب، يزيد الآن 32 مرة عن الحدود المسموح بها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشمل ذلك مخزوناً من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة تصل إلى 60 في المائة. وقد أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران هي الدولة الوحيدة غير الحائزة لأسلحة نووية التي تخصب اليورانيوم إلى هذه المستويات.

ويُقال اليوم أن إيران تمتلك كميات كبيرة من أربع أرقام، أي أربعة أضعاف كمية المواد الانشطارية التي لا يمكن استبعاد إمكانية تصنيع سلاح نووي منها. وليس لهذه المستويات والأنشطة التخصيبية أي مبرر مدني ذي مصداقية. وعلاوة على ذلك، تواصل إيران زيادة قدرتها على إنتاج اليورانيوم المخصب، حيث تقوم بتركيب الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتطورة، بما في ذلك في موقع فوردو تحت الأرض، حيث تحظر خطة العمل الشاملة المشتركة هذه الأنشطة.

وتشهد هذه العناصر، المأخوذة من آخر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على المسار المقلق للغاية لبرنامج إيران النووي. كما توقفت إيران تقريبا عن تنفيذ جميع تدابير كفالة الشفافية المنصوص عليها في الاتفاق، وسحبت منذ أكثر من عام اعتماد العديد من المفتشين ذوي الخبرة. ويجب أن نشير أيضاً إلى عدم تعاون إيران مع الوكالة على نحو موثوق تقنياً بشأن مسائل تنفيذ الضمانات التي لم تحل. وفي هذا السياق، أشارت الوكالة مراراً وتكراراً إلى أنها فقدت استمرارية المعرفة بشأن أقسام كاملة من برنامج إيران النووي، بما في ذلك مخزون أجهزة الطرد المركزي وإنتاجها، وأنها ليست في وضع يمكنها من التأكيد على أن البرنامج سلمي حصراً.

وقد أدلت إيران بعدد من التصريحات المقلقة للغاية فيما يتعلق بقدرتها التقنية على إنتاج أسلحة نووية وتغيير محتمل في عقيدتها النووية المزعومة. وتتعارض هذه التصريحات مع التزام إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي لن تسعى بموجبها تحت أي ظرف من الظروف إلى الحصول على أسلحة نووية أو استحداثها أو حيازتها. وهي تتعارض أيضاً مع التزامات إيران بموجب معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية. وتواصل إيران أيضاً تطوير برنامجها للقذائف التسيارية، والتي يمكن استخدامها يوماً ما كوسيلة لإيصال الأسلحة النووية.

ويجب أن نتذكر أن عمليات نقل الأسلحة من إيران، بما في ذلك الطائرات المسيّرة إلى روسيا، بدأت قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، في انتهاك لأحكام القرار 2231 (2015) بشأن الأنشطة التسيارية.

وتواصل فرنسا مع شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا والمملكة المتحدة – العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي. وفي مواجهة الانتهاكات الإيرانية الخطيرة والمستمرة للاتفاق، قمنا في كانون الثاني/يناير 2020 بتفعيل آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا السياق، بذلنا جهوداً كبيرة، بما في ذلك إجراء مفاوضات في عامي 2021 و 2022 في فيينا، الأمر الذي كان من شأنه أن يمكّن الولايات المتحدة من العودة إلى الاتفاق وإيران من تنفيذ التزاماتها بالكامل. ونأسف لعدم اغتنام إيران لتلك الفرص.

إن التصعيد النووي الذي تنخرط فيه إيران خطير للغاية. فهو يفرغ خطة العمل الشاملة المشتركة من مضمونها ويعيق استئناف مسار دبلوماسي لمعالجة شواغل المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي. وهو يهدد السلام والأمن الدوليين ويستلزم اهتمام مجلس الأمن.

وندعو إيران مرة أخرى إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تشيد فرنسا بجهودها المستمرة. ولا نزال ملتزمين بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي من أجل ضمان عدم حيازة إيران لأسلحة نووية. ونحن مصممون على استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية لتحقيق ذلك.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس والسفيرة فرازير على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلَي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في هذه الجلسة.

تنوه غيانا بالتقرير الثامن عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (انظر S/2024/896). ونلاحظ بقلق أن السياق الإقليمي المحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة قد ازداد تدهوراً.

ونحيط علما أيضا بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي تواصل فيه الوكالة تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها في أداء عمليات التحقق والرصد المتصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة وتقديم ضمانات بشأن الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. كما لاحظنا أيضاً الشواغل بشأن إنتاج وتكديس إيران لليورانيوم عالي التخصيب، والذي تجاوز الحد المنصوص عليه في خطة العمل.

وبينما نلاحظ شواغل الأمين العام والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاحظنا أيضاً نقطة التقاء مهمة بين المشاركين في خطة العمل. ففي رسائل بعثت بها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – وإيران في 27 تشرين الثاني/نوفمبر و 2 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، أعرب كل منهما عن الالتزام بالدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظنا قرار إيران النظر في قبول تعيين أربعة مفتشين إضافيين من ذوي الخبرة. وتعتقد غيانا أن هذه مؤشرات إيجابية ينبغي البناء عليها لإيجاد مسار مستدام للمضي قدماً.

وتؤكد غيانا أيضاً من جديد اعتقادها بأن التنفيذ الكامل لخطة العمل والقرار أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة ولبناء الثقة. ونشدد على أن هذا الأمر ضروري في وقت تعاني فيه المنطقة من تزايد انعدام الأمن والاستقرار، فضلاً عن تزايد انعدام الثقة بين البلدان وفيما بينها.

ويجب أن نتذكر الأساس الذي تم بموجبه التفاوض على خطة العمل – التعاون والدبلوماسية. ويبقى هذان المبدآن الأساسيان صالحان، بل وأكثر ضرورة، في السياق الحالي. وفي هذا الصدد، تحث غيانا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على العودة إلى خطة العمل. كما ندعو إيران إلى إعادة الالتزام بتعهداتها المتعلقة ببرنامجها النووي بموجب خطة العمل.

وتواصل غيانا تأكيد ودعم الجهود الحيوية التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقناة المشتريات التابعة للجنة المشتركة في تيسير تنفيذ القرار وخطة العمل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمالطة، بصفتها الميسر، لالتزامها وجهودها في تعزيز تنفيذ القرار 2231 (2015) على مدى العامين الماضيين في مجلس الأمن.

وفي الختام، لا يزال الأمل يحدو غيانا في أن يكون هناك تحرك نحو تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة قبل انتهاء سريان أحكام القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ونكرر دعوتنا لجميع المشاركين في خطة العمل للانخراط في الحوار والدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية. ونؤكد أيضاً من جديد التزامنا بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إزالتها بالكامل.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة فرازير والسفير لامبرينيديس على إحاطاتهم.

لا تزال سويسرا تشعر بخيبة أمل وبقلق إزاء حالة تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أعربت سويسرا مراراً وتكراراً عن قلقها الشديد إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ومختلف التدابير التي اتخذتها إيران. وبينما نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار 2231 (2015)، فإننا نأسف لعدم إحراز أي تقدم في السنوات الأربع الماضية نحو العودة إلى تنفيذ أحكامه من قبل جميع الأطراف.

ومع اشتعال النزاعات في المنطقة، يبقى من الضروري الحفاظ على هذا العنصر الهام من عناصر الأمن الدولي والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وبالتالي، فإن تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها تنفيذا كاملا وسريعا أمر حتمي وعاجل، لا سيما وأنه لم يعد يفصلنا عن موعد نهاية العمل بالقرار 2231 (2015) سوى أقل من عام واحد، إذ ينتهي العمل به في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

لذلك نعتقد أن من الضروري أن يسرع مجلس الأمن في الالتزام على ثلاث جبهات خلال الأشهر المقبلة.

أولا، يظل الامتثال للالتزامات الناشئة عن خطة العمل الشاملة المشتركة أمرا ضروريا. وفي هذا الصدد، تثير التقارير الأخيرة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من التساؤلات حول الزيادة الإجمالية في مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب، ولا سيما زيادة قدرة التخصيب بنسبة 60 في المائة في الآونة الأخيرة والصعوبات التي تواجهها الوكالة في التحقق من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وبعد مرور أكثر من 21 شهرا على الإعلان المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران في 4 آذار/مارس 2023، لم يتم إحراز أي تقدم، وهو أمر غير مرضٍ. يجب على إيران الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، دون تأخير، ويجب على السلطات الإيرانية أن تتعاون بشكل صارم وشفاف ولا لبس فيه مع الوكالة.

ثانيا، ينشأ عدد من الالتزامات القانونية من الاتفاق المبرم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب الالتزامات الإضافية التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب أن تحترم جميع الدول الأطراف هذه الالتزامات احتراماً كاملاً. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق على نحو خاص من الروايات التي تثير شكوكا بشأن عقيدة إيران بعدم امتلاك أسلحة نووية أبدا. كما نؤكد مجدداً على ضرورة التنفيذ الكامل للالتزامات الملزمة قانوناً المتعلقة بالضمانات النووية والقرارات الأربعة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي اعتُمد آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي اعتبار الانتقادات المتبادلة لعدم الامتثال لهذه الالتزامات سببا لعدم المضي في المفاوضات. فهذا يقوّض الثقة اللازمة للتوصل إلى اتفاق ويتعارض مع الرغبة التي أبدتها الدول الأعضاء بوضوح، وذلك مؤخرا في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، في المضي قدماً في نزع السلاح النووي. بالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء المؤشرات المثبتة على نقل أنظمة أسلحة من إيران إلى دول ثالثة، مثل الطائرات المسيّرة وحتى القذائف التسيارية، في انتهاك محتمل لقرارات مجلس الأمن.

ثالثا، تُذكّرنا التطورات الأخيرة، ولا سيما خطر التصعيد إلى نزاع إقليمي، بأهمية الحفاظ على عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبينما لا يزال هذا الاتفاق يشكل نقطة مرجعية، يجب أن نعمل بأسرع ما يمكن للعودة إلى مسار التفاوض وتعزيز الحوار بنفس الروح التي سادت في جنيف ولوزان وفيينا قبل 10 سنوات. فمن خلال التفاوض واحترام المعايير يتم بناء الثقة التي هي حجر الزاوية في الإطار المتعدد الأطراف. إننا ندعو إلى استئناف المحادثات دون تأخير، ونذكّر المعنيين بالأمر بمصلحتنا جميعا في حل المسألة النووية الإيرانية.

يجب أن يتكلم المجلس بصوت موحد بشأن مسألة عدم الانتشار النووي. وتقف سويسرا، كما فعلت في الماضي باستضافتها المراحل الحرجة من المفاوضات، على أهبة الاستعداد لتيسير أي حل دبلوماسي يرمي إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس والسفيرة فرازير على إحاطاتهم.

وتقدر الجزائر جهودهم المتواصلة لدعم تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتؤكد الجزائر من جديد دعمها الثابت لخطة العمل الشاملة المشتركة التي تظل إنجازاً هاماً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهذه الخطة أيضا عامل أساسي يسهم في تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ونحن على قناعتنا الراسخة بأن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال تمثل الإطار الأكثر فعالية لضمان الطبيعة السلمية الخالصة لأنشطة إيران النووية، مع النص على رفع الجزاءات. وبينما نقترب من السنة الأخيرة من تنفيذ القرار 2231 (2015)، نؤكد على الأهمية القصوى للحفاظ على الحوار الدبلوماسي من أجل الاستعادة الكاملة لتطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال الاستفزازية التي قد تؤدي إلى تصعيد التوتر أو تقويض الحل الدبلوماسي، والتي قد تكون لها تداعيات خطيرة، مما قد يؤدي إلى أزمة كبيرة لا تخدم مصالح أحد.

ونؤيد التعاون المستمر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخراً بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. في هذا السياق، نحيط علما بالمناقشات التي دارت بشأن تدابير التحقق التقني التي يمكن أن تسهم في معالجة الشواغل الحالية. ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من هذه الانفراجات الدبلوماسية وإبداء أقصى قدر من المرونة والعمل على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاق.

وتؤمن الجزائر إيمانا راسخا بأن الدبلوماسية تبقى السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية والاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حلول مقبولة للأطراف. والجزائر على استعداد لدعم جميع المبادرات الدبلوماسية البناءة الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشجع مجلس الأمن بقوة على الحفاظ على وحدته في دعم هذا الهدف الحاسم، لا سيما ونحن نقترب من هذا المنعطف الحرج في السنة الأخيرة من تنفيذ القرار.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والسفير لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسفيرة فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، على إحاطاتهم، وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لإيران وألمانيا في جلسة اليوم.

لقد تبنت إيران منذ فترة موقفا بنّاءً من المسائل النووية واستمرت في إرسال إشارات إيجابية، وأشارت مرارا وتكرارا إلى استعدادها لاستئناف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني. وقد استجاب الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بشكل إيجابي وعقدوا مؤخرا جولة جديدة من المحادثات مع الجانب الإيراني. وقام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة ناجحة إلى إيران الشهر الماضي، ويواصل الجانبان التعاون بشأن المسائل العالقة المتصلة

بالضمانات النووية الإيرانية والمراقبة. وتحققت هذه التطورات الإيجابية بشق الأنفس. ويجب على جميع الأطراف المعنية اغتنام هذه الفرصة والاتفاق على حل وسط من أجل استئناف المحادثات بشأن المسألة النووية الإيرانية والسعي إلى تحقيق نتائج مبكرة.

ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن نبذل جهودا على الجبهات التالية.

أولا، يجب أن نبقى على المسار العام نحو تسوية سياسية وأن نحافظ على فعالية خطة العمل الشاملة المشتركة، بدلا من قلب الخطة أو إعادة اختراع العجلة. فقد أُبرمت خطة العمل بعد أكثر من 10 سنوات من المفاوضات المضنية وأقرها مجلس الأمن. ولا تزال هذه الخطة الخيار الأفضل حتى يومنا هذا ويمثل أكبر قاسم مشترك لحل المسألة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية. وبذلت الأطراف جهودا مكثفة في عامي 2021 و 2022 بشأن استئناف الامتثال للخطة وكادت أن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص النهائي في وقت ما. وينبغي على الأطراف أن تقدر نتائج هذه المفاوضات، وأن تواصل التركيز على استئناف التنفيذ الكامل والفعال للخطة، وأن تعالج الشواغل المشروعة والمعقولة لجميع الأطراف بطريقة متوازنة وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف.

ثانيا، يجب أن نهيئ بيئة سياسية مؤاتية ونعزز الثقة المتبادلة والتفاهم. ويجب ألا تلجأ الأطراف إلى الجزاءات أو الضغط أو المواجهة في كل مناسبة. ويشكل انعدام الثقة بين الأطراف المعنية، لا سيما بين الولايات المتحدة وإيران، العقبة الرئيسية أمام استئناف المحادثات. وينبغي للولايات المتحدة، باعتبارها الطرف المسؤول عن إثارة الأزمة النووية الإيرانية، أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، وأن تبدي حسن النية السياسية، وأن تشجع على استئناف المحادثات بدلا من مضاعفة ممارستها لأقصى قدر من الضغط مرة أخرى. وينبغي للأطراف الأخرى المعنية أيضا اتخاذ خطوات إيجابية وتعزيز الحوار والتواصل ومواصلة بناء الثقة المتبادلة من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات. وينبغي ألا تستخدم بعض الدول آلية إعادة فرض الجزاءات في مجلس الأمن كأداة للتخويف أو دبلوماسية المنابر أو الضغط. فالتهديد بتفعيل الآلية في كل مرة ليس مفيدا. ولا يؤدي إلا إلى تقوض الثقة المتبادلة وإعاقة العملية نحو تحقيق تسوية سياسية.

ثالثا، يجب أن نتخذ موقفا رشيدا وعمليا ونلتزم باستنباط الحقيقة من الوقائع بدلا من توسيع الأزمة النووية الإيرانية أو تعقيدها. وفي مواجهة الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط، ينبغي للأطراف أن تتمسك بمفهوم أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام؛ وأن تعالج الخلافات والنزاعات عن طريق الحوار والتشاور؛ وأن تعزز بناء هيكل أمني يحظى بقبول عالمي للشرق الأوسط؛ وأن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم والأمن المشترك. ويجب على الأطراف أن تؤدي دورا بنّاء في تخفيف التوتر الإقليمي وتجنب ربط المسألة النووية الإيرانية بمسائل أخرى. وإلا فلن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم العداء وتأجيج المواجهة وزيادة تعقيد المسألة النووية الإيرانية وجعل كل الجهود الدبلوماسية عديمة الجدوى في نهاية المطاف.

وفي سياق الأمن الدولي الحالي، تكتسي معالجة المسألة النووية الإيرانية بصورة مناسبة وبالوسائل السياسية والدبلوماسية أهمية قصوى للحفاظ على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والسلام والاستقرار في المنطقة. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف إلى التصرف بمزيد من الشعور من الإلحاح، والتحلي بالمسؤولية والأخذ بزمام الأمور، واستئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن، والسعي لتحقيق توافق في الآراء والنتائج. وستواصل الصين، باعتبارها عضوا دائما في المجلس ومشاركا في خطة العمل الشاملة المشتركة، التزام موقف موضوعي ومحايد، وستظل على اتصال وثيق بالأطراف، وستعمل بنشاط على النهوض بالعملية السياسية لتسوية المسألة النووية الإيرانية، مع الحفاظ بحزم على حقوقها ومصالحها المشروعة والقانونية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس والسفيرة فرازير على الإحاطات التي قدموها لنا اليوم.

تستمر إيران في تطوير برنامجها النووي إلى مستويات تفتقر إلى أي مبرر مدني موثوق. ولا تقتصر إيران على عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بل تروج أيضا خطابا خطيرا وتصعيديا بشأن قدراتها وعقيدتها النووية. وقد زاد مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب إلى أكثر من 32 ضعفاً من الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في 6 كانون الأول/ديسمبر، بأن إيران زادت معدل إنتاجها لليورانيوم عالي التخصيب زيادة كبيرة بنسبة 60 في المائة، ويبلغ الآن تقريبا خمسة أضعاف ما كان عليه قبل شهر. ولا يوجد أي مبرر لتخزين إيران لليورانيوم العالي التخصيب، الذي يمنحها القدرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية بسرعة لإنتاج أسلحة نووية متعددة. فإيران هي الدولة الوحيدة غير الحائزة لأسلحة نووية التي تخصب اليورانيوم بهذا المستوى. وينبغي ألا تراودنا الأوهام بشأن تزايد قدرات إيران. فلم يبلغ البرنامج النووي الإيراني قط هذه الدرجة من التقدم، ولم يعد بإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تطمئننا بأن أغراضه سلمية حصريا. وينبغي لنا أن نشعر جميعا بالقلق إزاء ما يعنيه ذلك بالنسبة لعدم الانتشار العالمي.

وأمام إيران خيار. فبإمكانها أن تواصل التصعيد خلال الأشهر المقبلة أو تختار الدبلوماسية. ويجب أن تختار الأمر الأخير. والمملكة المتحدة وشركاؤنا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مصممون على التوصل إلى حل دبلوماسي. وسنواصل العمل مع إيران لإيجاد طريقة بنّاءة للمضي قدما. ولكن لنكن واضحين. فمع اقتراب موعد انتهاء صلاحية القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر 2025، نصل إلى منعطف حرج. وسنتخذ كل الخطوات الدبلوماسية لمنع إيران من حيازة سلاح نووي، بما في ذلك تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات عند الضرورة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس والسفيرة فرازير على إحاطاتهم.

لا شك في أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أحد أكبر إنجازات تعددية الأطراف في العقد الماضي. فقد أقامت نظاما قويا يعالج بصورة شاملة مشكلة أمنية دولية ملحة. ولسوء الحظ، عانت من بعض الضربات القاسية منذ انسحاب الولايات المتحدة منها وبدء إيران في تنفيذ ما يسمى التدابير التصحيحية.

ولا تزال سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء توقف إيران عن تنفيذ التدابير المتوخاة في خطة العمل الشاملة المشتركة لتحقيق الشفافية. وعندما اتُخذ قرار إزالة جميع معدات المراقبة والرصد التابعة للوكالة والمركَّبة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، أصبح من المستحيل الحصول على لمحة كاملة عن برنامج إيران النووي. وكل ذلك يضر بقدرة الوكالة على تأكيد الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وفي غضون ذلك، قامت إيران بتكديس مخزون من اليورانيوم المخصّب يقترب الآن من مستوى يزيد 32 مرة عن الحد المنصوص عليه في خطة العمل. وإضافة إلى ذلك، وكما أكدت الوكالة عدة مرات، فإن إيران هي الدولة الوحيدة غير الحائزة لأسلحة نووية التي تنتج وتكدس اليورانيوم عالي التخصيب، وقامت حتى الآن بتكديس ما يقارب 200 كيلوغرام منه. وتفاقمت هذه المخاوف بسبب التطورات الأخيرة، حيث تعتزم إيران زيادة إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب زيادة كبيرة. والأهم من ذلك، نفتقر إلى تفسير للكيفية التي سيُستخدم بها هذا اليورانيوم العالي التخصيب، أو الكيفية التي يمكن بها أن يُستخدم، في الأغراض المدنية.

ومن هذا المنطلق، تدعو سلوفينيا إيران إلى التراجع عن هذه الإجراءات والامتناع عن اتخاذ أي خطوات تصعيدية أخرى. ولا يزال تعاون إيران الكامل مع الوكالة أمرا بالغ الأهمية. وتؤيد سلوفينيا الوكالة تأييدا تاما وتشيد بعملها المهم.

ويمثل حجم برنامج إيران النووي وعدم وضوح طبيعته تحديات لم يكن ليتسنى التصدي لها بصورة كاملة في اتفاق الضمانات الشاملة. وذلك يشكل اليوم مصدر قلق أكبر مما كان عليه قبل اعتماد خطة العمل. لقد دخلنا السنة الأخيرة في إطار القرار 2231 (2015)،

ويقترب موعد انتهائه. ولا نزال على ثقة بأنه لا يوجد سوى حل سياسي للمسألة النووية الإيرانية. وتنضم سلوفينيا إلى دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة الالتزام بالتوصل إلى حل دبلوماسي لاستعادة أهداف خطة العمل.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أبدا بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير لامبرينيديس على إحاطتيهما.

ونرحب بالتقرير الثامن عشر للأمين العام (S/2024/896) عن تنفيذ القرار 2231 (2015) وتقرير اللجنة المشتركة عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات. لقد أحطنا علماً بكلا التقريرين.

لقد مثلت خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى جانب إقرار الخطة في القرار 2231 (2015)، إنجازاً دبلوماسياً كبيراً وأداة حاسمة لجهود عدم الانتشار. لكن على مدى العامين الماضيين، تدهورت البيئة المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك الديناميات الإقليمية، تدهوراً شديدا، مع آثار ضارة على تنفيذ الخطة.

وقد حاولت مالطة خلال فترة عضويتها في المجلس تيسير جميع الجهود الرامية إلى الحوار الهادف إلى التنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015). وللأسف، لم تنجح الجهود المبذولة في ضمان استئناف الامتثال لالتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك العودة الكاملة لتنفيذ الخطة من قبل جميع الأطراف. غير أننا ما زلنا ملتزمين التزاما شديدا بالتوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، بما يتماشى مع أهداف وروح خطة العمل الشاملة المشتركة. وسنواصل دعم جميع المبادرات في هذا الصدد. ولتحقيق هذه الغاية، نكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية. هذا هو السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى حل مستقر وسلمي لهذه المسألة.

لقد رسمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحدث تقاريرها صورة مقلقة للوضع. وأشارت إلى أن إيران واصلت زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب، بما في ذلك اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، حيث وصل الآن إلى ما تسميه الوكالة كميات كبيرة من أربع أرقام. وفي أحدث تقرير مخصص، ذكرت الوكالة أيضًا أن إيران زادت من قدرتها الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، تأثرت أنشطة الوكالة في مجال الرصد والتحقق بشدة جراء عدم امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك إزالتها لمعدات المراقبة والرصد. ونتج عن ذلك فقدان الوكالة لاستمرارية المعرفة وإعاقة قدرتها على تقديم ضمانات بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي.

ونحيط علماً بقرار إيران النظر في إعادة تعيين أربعة خبراء معينين، وهو ما رحب به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، نكرر الإعراب عن قلقنا بشأن قرار إيران السابق بسحب تعيين العديد من الخبراء. إن التراجع الكامل عن هذا القرار ضروري للسماح للوكالة بالقيام بأنشطة التحقق بفعالية. ومرة أخرى، نثني على العمل المهني الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لا غنى عن أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها، ويمكنها التعويل على دعم مالطة الكامل.

وفي الختام، أكرر دعمنا لحل دبلوماسي لاستعادة أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم وعلى تكليفنا بهذا الدور. وأدعوهم إلى مواصلة العمل البنّاء بشأن هذا الملف، وأتمنى لخلفنا كل التوفيق في فترة عضوية مثمرة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو وسعادة السيد لامبرينيديس والسفيرة فرازير على إحاطاتهم المفيدة.

تكرر اليابان الإعراب عن دعمها لأهداف عدم الانتشار النووي الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة. يجب ضمان الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني، كما أن التحقق والرصد من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروريان لتحقيق هذه الغاية. ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ لأن دور الوكالة قد تأثر بشكل كبير بتوقف إيران عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي بموجب خطة العمل الشاملة

المشتركة. ونتيجةً لذلك، فقدت الوكالة استمرارية المعرفة فيما يتعلق، في جملة أمور، بإنتاج ومخزون أجهزة الطرد المركزي والمواد الأخرى.

كما تعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء تركيب وتشغيل أجهزة طرد مركزي متطورة جديدة وزيادة مخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب. وعلى وجه الخصوص، فإن ما أبلغت عنه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تغيير أخير في معدل إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة في فوردو يبعث على القلق الشديد. ونؤكد على أن هذا العمل يقوض زخم الحوار، وندعو إيران إلى وقف هذه الأنشطة النووية الاستفزازية والتراجع عنها.

وفي هذه الفترة الصعبة، نعلم أن إيران عقدت مؤخراً اجتماعات مع دول مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – أي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – والاتحاد الأوروبي في جنيف. ونشجع جميع الدول المعنية على مواصلة المشاورات لإعادة بناء الاتفاق النووي. وعلاوة على ذلك، فإن المطلوب لبناء الثقة هو أن تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تسمح للوكالة بالقيام بأنشطة التحقق بفعالية. ونأمل بشدة أن تبرهن إيران على توجه حكومتها نحو مسار الحوار والتعاون من خلال أفعال ملموسة، لا أقوال فقط، بما في ذلك حل مسائل الضمانات العالقة.

إن الحالة في الشرق الأوسط شديدة الاضطراب. وزيادة التصعيد ليست في مصلحة أحد. يجب على جميع الأطراف المعنية العمل على استعادة السلام والأمن من خلال الدبلوماسية. من جانبها، انخرطت اليابان مع إيران، بما في ذلك على أعلى المستويات، وتبادلت وجهات النظر بصراحة بشكل مباشر حول مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالملف النووي. سنواصل بذل الجهود الدبلوماسية استناداً إلى علاقتنا التقليدية مع إيران والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفيرة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، على إحاطتهم. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية ألمانيا الاتحادية في هذه الجلسة.

تؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين وبالجهود الدبلوماسية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بالتقرير الثامن عشر للأمين العام (S/2024/896)، والتقرير الثامن عشر الذي يقدمه الميسر كل ستة أشهر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (انظر S/2024/918) والتقرير الثامن عشر للجنة المشتركة المقدم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، الذي يغطي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/880).

وتذكّر سيراليون بأنه في التقرير السابع عشر للأمين العام (S/2024/471)، لوحظ أن استئناف خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال بعيد المنال، حيث لم تتراجع جمهورية إيران الإسلامية عن الخطوات التي اتخذتها للتحلل من التزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي منذ 8 أيار/مايو 2019، عقب انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. بالإضافة إلى ذلك، لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها بعد انسحابها في أيار/مايو 2018، ولم تمدد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع إيران. ونعرب عن قلقنا البالغ من أن أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة قد أعاقها بشكل كبير توقف إيران عن الوفاء بالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أدى ذلك إلى فقدان الاستمرارية في فهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعديد من جوانب البرنامج النووي الإيراني.

وفي حين أن المواقف لم تتغير، إلا أن سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بحدوث مزيد من التطورات السلبية فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة. وما يثير القلق بصفة خاصة هو عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على التحقق من إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المخصب منذ شباط/فبراير 2021. وفي ضوء تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمخزون إيران من اليورانيوم حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر، أحطنا علماً بالرسائل المؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر من الممثلين الدائمين لفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، الواردة في الوثيقة S/2024/862، والرد المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر من الممثل الدائم لإيران، الوارد في الوثيقة S/2024/874)، والرد المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر من الممثل الدائم للاتحاد الروسي، الوارد في الوثيقة S/2024/878). وبعد استعراض الملاحظات والشواغل والادعاءات والادعاءات المضادة لتلك الأطراف، تعتقد سيراليون اعتقادا راسخا بأن تقارير الأمين العام والميسر والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة التحقق والرصد في إيران تقدم تقييما عادلا ومتوازنا لتنفيذ القرار 2231 (2015). وهي تسلط الضوء على الانتهاكات الكبيرة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، وتثير تساؤلات جدية حول برنامج إيران النووي والتزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة وأهداف الخطة في مجال عدم الانتشار النووي.

ولذلك، تحيط سيراليون علما على النحو الواجب بالتقرير الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر عن اجتماعاتها الرفيعة المستوى مع إيران، والتي أثيرت خلالها إمكانية عدم زيادة مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة. كما نشير إلى تأكيد إيران على أن إجراءاتها يمكن الرجوع عنها وأن لا مكان للأسلحة النووية في عقيدتها الدفاعية، مع التأكيد على أن جميع أنشطتها النووية للأغراض السلمية حصراً. وندعو إلى وقف التصعيد والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الذي تواصل فيه إيران برنامجها السلمي للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نحثّ إيران على التراجع عن قرارها الصادر في أيلول/سبتمبر 2023 بسحب تعيينات عدة مفتشين ذوي خبرة تابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أساسيين لأنشطة التحقق الفعالة التي تقوم بها الوكالة في إيران.

ونثني على منسق خطة العمل الشاملة المشتركة على جهوده المتواصلة للتشاور مع المشاركين في الخطة والولايات المتحدة، والعمل على عودة الأخيرة المحتملة إلى الخطة وضمان تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وإذ ندعو إلى العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نشارك الأمين العام في حث جميع المشاركين على متابعة جميع السبل المتاحة للحوار والتعاون. ونشيد بالمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة لإعادة تأكيد التزامهم بالحل الدبلوماسي وضمان الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني. ونرحب بإعادة إيران تأكيد التزامها الثابت بالدبلوماسية واهتمامها بالتوصل إلى حل قائم على الاحترام المتبادل والالتزام بالقانون الدولي وتهيئة بيئة مواتية للمفاوضات.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من عدم تقديم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن للموافقة عليها، وردت أربعة إخطارات جديدة عملاً بالفقرة 2 من المرفق باء من القرار 2231 (2015) بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي، بما يتسق مع متطلبات إخطار المجلس بخطة العمل الشاملة المشتركة، من دون الحاجة إلى موافقة. ونحن نثني على اللجنة المشتركة والمشاركين في الفريق العامل المعني بالمشتريات لجهودهم المتواصلة لدعم نزاهة قناة المشتريات ودعمهم الكامل لعملها كآلية للشفافية وبناء الثقة. ونشارك الميسر في الدعوة إلى الاستفادة الكاملة من قناة المشتريات. ونشير إلى أن القرار 2231 (2015) يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوض تنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الختام، تشيد سيراليون بالأمين العام والميسر والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريقيهما على عملهم وتقاريرهم. وندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل كامل.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو وميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، السفيرة فرازير ممثلة مالطة، على إحاطتيهما. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لتهنئة السيدة فرايزر وفريقها على نجاحهم في الموافقة على

أحدث تقرير نصف سنوي للميسر (انظر S/2024/918). ونشكر زملاءنا المالطيين على جهودهم النشطة وإسهامهم في تفعيل صيغة القرار 2231 (2015) على مدى العامين الماضيين.

وينبغي أن يتعلم المنسقون الأوروبيون للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة من نهج مالطة الموضوعي والمتوازن. وقد استمعنا عن كثب إلى السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وا حسرتاه، مرة أخرى، لا يمكن وصف إحاطته بأنها محايدة أو أنها تهدف إلى العودة إلى تنفيذ الاتفاق النووي. فبروكسل تواصل إساءة استخدام سلطاتها والدفع بنفس السرد المعادي لإيران. وواضح أن الهدف هو التلاعب بمجموعة صغيرة من الدول التي تحاول بأي ثمن التغطية على انتهاكاتها المتعددة للقرار 2231 (2015).

ويظل الاتحاد الروسي مقتنعًا بضرورة الامتثال الكامل للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أثبتت أطراف الخطة قبل تسع سنوات أن أي مشاكل أو سوء تفاهم يمكن حلها إذا تخلينا عن جداول الأعمال المسيّسة وتبنينا نهجًا عمليًا. فقد أتاح إقرار خطة العمل الشاملة المشتركة مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية، وأعطى المجتمع الدولي جميع الأدوات اللازمة حتى لا يكون لدى أحد أي شكوك حول الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني. ولكن، أظهر الزمان من هو المهتم حقًا بالتفاعل البنّاء ومن يسعى فقط إلى تعزيز توجيهاته السياسية والدعائية. فيبين أحدث تقرير نصف سنوي للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2024/896) مدى سوء الحالة الراهنة شكلاً ومضموناً. ونحن نرى الآن أن كل ذلك نتيجة مباشرة للسياسات الخاطئة والانتهاكات الجسيمة للقرار من قبل الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعلى الرغم من ضغوط الدول الغربية، لم يغض الأمين العام، غوتيريش، الطرف عن الواقع الموضوعي. فهو يشير في تقريره محقا إلى أن الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا خلال الأشهر الستة الماضية لتصحيح أخطائها بطريقة أو بأخرى. أولًا وقبل كل شيء، إنني أشير إلى الانسحاب الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 وفرض جزاءات غير قانونية ضد إيران. ولا يقتصر الأمر على الأشهر الستة الماضية فقط. فالإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها، التي جاءت إلى السلطة على موجة من الوعود بتصحيح أخطاء سلفها، لم تفعل شيئًا على الإطلاق لإعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي، ولم تُظهر واشنطن أي إرادة سياسية للقيام بذلك.

ولم تَجِد الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة – المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا – عن المسار الذي حددته واشنطن أيضًا. فهي، على الرغم من التزامها المعلن بالدبلوماسية، تستغل أي ذريعة لإثارة الهستيريا المعادية لإيران، وبذلك تقلل من إمكانية التوصل إلى أي حلول تفاوضية. وهي تشوه الحقائق بشأن البرنامج النووي الإيراني وتقدمها بطريقة تصب في مصلحة واشنطن وحلفائها وتنشر بيانات كاذبة أو غير ذات صلة – كل ذلك أصبح منذ فترة طويلة أداة لممارسة ما يسمى ب"أقصى قدر من الضغط" على طهران.

وللأسف، يجب أن نشير كذلك إلى أن بعض النقاط الواردة في تقرير الأمين العام تترك أيضاً مجالاً للتفسير. فالتقرير يقتبس بشكل انتقائي للغاية من تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عُممت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك تركيز من جديد على المقتطفات التي تشير إلى أن وقف طهران تنفيذ التزاماتها بحسن النية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة قد أثر بشكل خطير على أنشطة الوكالة للتحقق والرصد وقوض استمرار المعرفة حول برنامج إيران النووي. ويقدم التقرير إحصاءات، انتُزعت من سياقها، تشير إلى أن إيران تزيد من مخزوناتها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة ونسبة 60 في المائة. وكما يمكننا أن نرى من جلسة اليوم، فإن الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة لا تتوانى عن استغلال هذه البيانات وتحاول استخدامها لمواصلة توبيخ طهران.

ولكن هل سيقول ممثلو واشنطن أو لندن أو باريس أو برلين – أو هل قالوا بالفعل – لماذا اتخذت إيران هذه الخطوات؟ إن هذا السؤال بلاغي، وبالتالي يمكننا أن نجيب عليه نيابة عنهم ومن بعدنا، أتخيل

أن زملاءنا الإيرانيين سيفعلون الشيء نفسه أيضاً. يدرك الجميع جيداً أن تصرفات طهران ليست سوى رد فعل على السياسة المتهورة التي تنتهجها الولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. فقد كانت تلك الدول هي أول من وجه ضربة لخطة العمل الشاملة المشتركة، مما أدى في نهاية المطاف إلى تقليص أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. وكانت تلك البلدان هي التي اتخذت مسار إهمال التزاماتها الدولية وفسرت أحكام الخطة بلا ضوابط.

هل أحتاج حقًّا لأن أذكر، على سبيل المثال، كيف ألقى رفض الولايات المتحدة والأطراف الغربية في الاتفاق النووي بشكل انفرادي رفع القيود المفروضة بموجب القرار 2231 (2015)، الذي انتهت صلاحيته في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بظلاله الكثيفة على إمكانية مصادقة "مجلس الشورى الإسلامي" على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ ومع ذلك، فإن الأطراف الأوروبية في خطة العمل تحاول بنفاق توبيخ طهران على ذلك.

ونود أن نذكّر بأن تجميد إيران لتدابير كفالة الشفافية الطوعية المنصوص عليها في الاتفاق النووي أتى أيضاً كرد فعل على الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الأطراف الغربية في الاتفاق. ومن الواضح أن محاولات تصوير ذلك على أنه انتهاك للالتزامات بعدم الانتشار تهدف إلى إقناع عامة الناس، وهي محاولات لا يمكن الدفاع عنها على الإطلاق من الناحية القانونية. فإذا كانت واشنطن ولندن وباريس وبرلين ترغب حقاً في المزيد من الشفافية – وهو أمر كانت طهران مستعدة له وأكدت ذلك مراراً وتكراراً – لكانت قد اتخذت خطوات ملموسة للعودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي. غير أنهم لم يرغبوا في القيام بذلك واختاروا بدلاً من ذلك تقويض الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إحياء خطة العمل. ونظراً لعدم استعداد الترويكا الغربية للتحرك في هذا الاتجاه، علينا أن نسترشد بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تلتزم بها إيران بحسن نية.

لقد كانت جمهورية إيران الإسلامية، ولا تزال، الدولة الأكثر خضوعاً للتحقق الدقيق عن كثب من بين كافة أعضاء الوكالة. ويتلقى المجتمع الدولي جميع معلوماته عن الأنشطة النووية في إيران من الوكالة. والتعاون بين الوكالة وإيران مستمر، كما يتضح من زيارة المدير العام رافائيل غروسي إلى طهران يومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وترد النتائج المثمرة لهذين الاجتماعين في كلا التقريرين المعروضين علينا اليوم – تقرير الأمين العام وتقرير الميسر عن تنفيذ القرار 2231 (2015).

ومع ذلك، تبذل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبلدان الأوروبيان كل ما في وسعهم لعدم ملاحظة ذلك. بل على العكس، إنهم يبذلون كل ما في وسعهم لنسف الاتفاقات المبرمة بين الوكالة والقيادة الإيرانية. ولا يحتاج الأعضاء إلى النظر بعيداً للعثور على أمثلة على ذلك. يكفي النظر إلى اعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً معادياً لإيران ضغطت البلدان الغربية لتمريره في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى نفس المنوال، عممت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في مجلس الأمن، في تقليد سيئ، رسالتين (S/2024/862 و S/2024/886) بينما كان العمل في صياغة التقريرين نصف السنويين للأمين العام والميسر قد أوشك على الانتهاء في محاولة يائسة على ما يبدو لحشو هذين التقريرين بمقاطع مناهضة لإيران.

ومن خلال الاستخفاف بالاتفاقات المبرمة سابقاً والتذرع بحجج لا أساس لها، توضح الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في خطة العمل أنها لن تفي بالتزاماتها بموجب القرار 2231 (2015). وهم يبذلون في الوقت نفسه كل ما في وسعهم لتحميل طهران مسؤولية تعثر الاتفاق النووي وانهياره في نهاية المطاف. وأود أن أوضح أن التهويل العدواني للتهديدات المفترضة التي يُزعم أنها ناشئة عن برنامج إيران النووي يجب ألا يُستخدم لتحميل طهران مسؤولية سوء تقدير الغرب وأخطائه وانتهاكاته الجسيمة للقرار 2231 (2015) ولخطة العمل الشاملة المشتركة.

ولم يفاجئنا على الإطلاق أن بعض البلدان الغربية قررت بحكم العادة استعمال جلسة اليوم مرة أخرى لتشويه سمعة جميع البلدان التي

لا تروق لها، بما في ذلك الاتحاد الروسي. لا شيء يوقفهم عن حملتهم للتشهير – فهم يلجأون إلى إطلاق اتهامات بأثر رجعي بانتهاك القرار 2231 (2015) الذي انقضت فترة نفاذه بالفعل – وإلى تلميحات حول المسألة الأوكرانية التي لا علاقة لها بالمرة بالمسائل قيد المناقشة. وقد دحض بلدي مراراً وتكراراً وبشكل قاطع تلك الاتهامات، مما يدل على عدم وجاهة الحجج التي تسوقها الوفود الغربية. ويمكن لأي شخص الاطلاع على بياناتنا وعلى الرسائل ذات الصلة التي عممناها في مجلس الأمن.

علينا أيضاً أن نتناول مسألة أخرى خطيرة للغاية. فمما يؤسف له أن اللجوء إلى افتراءات منفصلة عن الواقع حول وضع برنامج إيران النووي لا يكفي بالنسبة لبعض الدول. حتى أنهم يلجأون في بعض الأحيان إلى التهديد المباشر. إننا نشير إلى الخطاب غير المسؤول للمملكة المتحدة والبلدين الأوروبيين حول نواياهم في تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات. وقد سبق للاتحاد الروسي أن أوضح مراراً وتكراراً أن خطوة كهذه لن يكون لها أي أساس سياسي أو قانوني. وعممنا في عام 2020 رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن تحليلاً شاملاً حول هذه المسألة (S/2020/816). وإشارات البلدان الغربية إلى إطلاقها المزعوم لآلية تسوية المنازعات في منتدى فيينا في ذلك الوقت لا أساس لها على الإطلاق. فهذه الآلية لم تُطلق قط بالنظر إلى الانتهاكات الإجرائية العديدة التي ارتكبها الزملاء الغربيون. وبالتالي، فإن أي محاولات من جانب الأوروبيين للمضي في طريق إعادة فرض الجزاءات محكوم عليها بالفشل.

غير أنه علينا أن نتعامل مع خطاب أخطر بكثير. فاستناداً إلى التقارير الواردة في وسائط الإعلام، لا تستبعد بعض الدول خيار استخدام القوة ضد إيران. وقد لاحظنا ذلك على وجه الخصوص في مواضيع نُشرت مؤخرا في صحيفتي "وول ستريت جورنال" و "تايمز أوف إسرائيل". ويمكننا أن نستنتج من تلك التقارير أن الإدارة الرئاسية الجديدة للولايات المتحدة والقيادة العليا في إسرائيل تعتبران أن توجيه ضربات ضد المنشآت النووية الإيرانية أمر ممكن.

ونأمل أن يبعث أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي برسالة حازمة وواضحة إلى الصقور في الولايات المتحدة وإسرائيل. إن توجيه ضربات عسكرية ضد الأراضي الإيرانية، بما في ذلك ضد البنى التحتية للمرافق النووية والطاقة الموجودة هناك، أمر غير مقبول. وعدا عن أن هذه الإجراءات لن تنجح، فإنها تنذر بكارثة للعالم بأسره، مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة للغاية، بما في ذلك الآثار الإشعاعية والإنسانية. وأعتقد أن الجميع يعي كيف سيؤثر ذلك على الحالة المتردية بالفعل في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن مجرد محاولة التكهن بشأن هذا الموضوع، ناهيك عن القيام بعمل ملموس بشأنه، أمر غير مسؤول وغير أخلاقي.

لقد رفض المجتمع الدولي رفضاً قاطعاً قبل تسع سنوات المقاربات العسكرية وتلك القائمة على القوة واختار بوضوح المسار الدبلوماسي. ويسعدنا أن نرى أن الأمين العام دأب على تأييد موقف مماثل وعلى حث الأطراف على إيجاد حل قائم على تعددية الأطراف. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن موقف ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن لا ينبغي أن يزعزع اقتناع الأغلبية الساحقة من زملائنا بضرورة اتباع نهج بنّاء لحل المسائل المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أن تبدي جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية الإرادة السياسية اللازمة في هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار أن القرار 2231 (2015) ساري المفعول حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو وسعادة السفير لامبرينيديس على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلة الدائمة لمالطة، فانيسا فرايزر، لتفانيها في العمل بصفتها ميسرة لتنفيذ القرار 2231 (2015) على مدى العامين الماضيين.

خلال الأشهر الستة التي انقضت منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9666)، يؤسفنا أن نلاحظ أن الحالة لم تستقر فحسب بل ازدادت تدهوراً أيضا. وتشعر جمهورية كوريا بالقلق إزاء الجوانب التالية:

أولا، نشعر ببالغ القلق إزاء التقييم الذي خلصت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تواصل زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب الذي يبلغ الآن 32 ضعف الحد الأقصى المسموح به في خطة العمل الشاملة المشتركة. يساورنا قلق بالغ إزاء تكديس إيران لليورانيوم عالي التخصيب – بنسبة تصل إلى 60 في المئة – وهو ما يتعذر تسويغه للأغراض المدنية.

ثانياً، نلاحظ ببالغ القلق أن إيران تعمل على تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزية التعاقبية المتقدمة في محطة فوردو لإثراء الوقود من أجل إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 60 في المئة، حسب آخر تقارير صدرت عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الإجراء مخيب للآمال بشكل خاص نظراً للمؤشرات المشجعة الأخيرة التي تفيد بأن إيران تناقش مع الوكالة إمكانية وضع حد أقصى لمخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة.

ثالثاً، إن تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها لم تعد على إطلاع مستمر ببرنامج إيران النووي نتيجة انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها يثير أيضا قلقاً بالغاً. إذا كانت إيران راغبة فعلاً في طمأنة المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي، فلا بد من تنفيذ أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق من دون أي عراقيل.

إن المجلس يدرك جيداً، من واقع خبرته الطويلة في التعامل مع كوريا الشمالية، العواقب المترتبة على عدم الالتزام بتلك التدابير. ويتعين على إيران أن تبدي أقصى درجات التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية انسجاماً مع روح البيان المشترك الصادر في آذار/مارس 2023. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بما أشارت إليه إيران مؤخراً من استعدادها لقبول أربعة مفتشين جدد من ذوي الخبرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتوقع من إيران المضي قدماً في ذلك الأمر وندعوها إلى ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا الثابت للتوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي للمسألة النووية الإيرانية. ونشيد بفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي لجهودهم الدؤوبة للتواصل مع إيران. مع اقتراب انتهاء خطة العمل الشاملة المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر 2025، أي خلال أقل من عام، نرى أن تسوية هذه المسألة من خلال السبل الدبلوماسية أمر بالغ الأهمية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوتر وإبداء موقف بنّاء.

وللأسف، تقوض التطورات الأخيرة الأجواء المواتية للمفاوضات مع إيران، بما في ذلك التقارير المتعلقة بنقل القذائف التسيارية والطائرات المسيرة من إيران إلى أطراف ثالثة. وفي خضم التطورات غير المتوقعة التي وقعت مؤخرا وتزايد التقلبات في المنطقة، بما في ذلك الحالة في سورية، أضحى مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة على شفا الانهيار. وللحيلولة دون تصاعد الأزمة الإقليمية ولصون سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي قوضتها كوريا الشمالية بشكل كبير، نحث بشدة جميع الأطراف على التعجيل بالتعاون في بذل الجهود الدبلوماسية وإيجاد طريقة لتمتثل لها مجددا. وجمهورية كوريا على استعداد لتقديم دعمها الكامل لهذا المسعى المحوري.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). كما أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسفير ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على آرائهما. ونعرب عن تقديرنا للممثلة الدائمة لمالطة على دورها وجهودها المخلصة بوصفها ميسّرة تنفيذ القرار 2231 (2015). كما نرحب بالممثلين الدائمين لجمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في هذه الجلسة.

يؤكد المشهد الجيوسياسي المتغير في الشرق الأوسط على الأهمية البالغة للقرار 2231 (2015) في منع المزيد من التصعيد وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. ويشمل ذلك تعزيز آليات الرصد والتحقق، إضافة إلى دعم الجهود الدبلوماسية لخفض حدة

التوترات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والتعاون المستمرين يمكن أن يُحدثا فارقاً في ضمان السلم والأمن الدوليين في ظل سياق دولي بالغ الحساسية والهشاشة أصلا.

يظل استمرار غياب التقدم في تنفيذ القرار 2231 (2015) مصدر قلق، مما يؤكد على ضرورة أن يجدد المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة جهودهم ويضاعفوها من أجل العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ويساورنا قلق بالغ من أن جمهورية إيران الإسلامية لم تتراجع منذ أيار/مايو 2019 عن أي من الخطوات التي اتخذتها بعيدا عن التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي، عقب انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في مخزونها من اليورانيوم المخصب. كما نلاحظ بقلق أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب في إيران منذ شباط/فبراير 2021. ونناشد إيران التعاون الكامل مع الوكالة بموجب أحكام القرار 2231 (2015).

ويؤدي التصعيد غالباً إلى تفاقم التوترات بدلاً من حلها. ويعد التركيز على التعاون والدبلوماسية أمراً حاسماً لمعالجة المسائل المعقدة مثل الحالة النووية الإيرانية. ولذلك نحث جميع البلدان التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع إيران على استثمار نفوذها وإقناع إيران بالوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالمثل، ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تعزيز أنشطة التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة لضمان امتثال إيران لالتزاماتها. ومن خلال حشد التعاون العالمي وتعزيز إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكننا تهيئة بيئة أكثر أمناً واستقراراً، ومعالجة المخاوف المشروعة المحيطة ببرنامج إيران النووي بشكل فعال.

وتؤمن موزمبيق إيماناً راسخاً بتجديد تدابير بناء الثقة والاستفادة الفعالة من كل القنوات الدبلوماسية والحوار متعدد الأطراف من أجل كفالة تحقيق السلام والاستقرار. وفي ذلك السياق ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل توفير منبر يجمع الدول للعمل معاً نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

وختاماً، ندعو إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية نظراً للتهديد الكارثي الذي تشكله على البشرية. ويتطلب ذلك الهدف التزام المجتمع الدولي الثابت وعمله الجماعي.

السيد مونتالفو سوسا (الإكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو وممثل الاتحاد الأوروبي السيد لامبرينيديس على إحاطتيهما الوافيتين. كما أشكر السفيرة فانيسا فرايزر على عملها القيّم بصفتها ميسّرة لتنفيذ القرار 2231 (2015).

تأسف الإكوادور لحالة الجمود المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة وغياب أي تقدم ملموس في معالجة المسألة خلال العامين الماضيين، اللذين كان فيهما بلدي عضواً في مجلس الأمن، وذلك بسبب إجراءات أحادية الجانب تتعارض مع الالتزامات المتخذة عملاً بالقرار 2231 (2015). ومع اقترابنا من السنة الأخيرة لتنفيذ القرار 2231 (2015)، كما أشار الأمين العام في تقريره الأخير بشأن الموضوع (S/2024/896)، يجب على الأطراف المعنية في خطة العمل الشاملة المشتركة تعزيز التزامها بإيجاد حل دبلوماسي يتيح تحقيق أهداف الخطة. وتؤكد الإكوادور مجدداً أن الحوار والتعاون في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة هما أفضل السبل لمعالجة المسألة النووية المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

كما يؤكد بلدي من جديد دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها الحاسم في التحقق من الأنشطة النووية التي تنفذها جمهورية إيران الإسلامية ورصدها. وأؤكد مرة أخرى أنه لن تتسنى استعادة ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي إلا من خلال التعاون الكامل والفعال مع الوكالة. ولذلك، أدعو إلى إتاحة إمكانية الوصول اللازمة للوكالة لتقوم بأعمال التحقق التي تضطلع بها.

إن السلام والأمن الدوليين هما نتيجة لالتزام مشترك باحترام القانون الدولي والشفافية والتعاون الحقيقي. ومن هذا المنظور، من الضروري أن تعطي جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة الأولوية للدبلوماسية وتعددية الأطراف باعتبارهما الأساس لحل المشاكل في خطة العمل الشاملة المشتركة. وتنضم إكوادور إلى الدعوة لمضاعفة

الجهود من أجل التوصل إلى حل تفاوضي، تُغلب فيه المصلحة الجماعية والأمن العالمي على المصالح الفردية.

في الختام، أؤكد من جديد موقف إكوادور القائل بأنه ما من أيدٍ آمنة للأسلحة النووية. ولذلك، أدعو جميع الدول المعنية إلى العمل معا ليس لتنشيط خطة العمل فحسب، ولكن قبل كل شيء لتعزيز النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار – وهو ركيزة أساسية للاستقرار العالمي والإزالة التامة للأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة فرايزر والسفير لامبرينيديس على إحاطاتهم والجهود المتواصلة التي يبذلونها لتنفيذ القرار 2231 (2015).

ما من شك في أن إيران لا تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويتفاقم عدم الامتثال هذا، الذي وثقته الوكالة الدولية للطاقة الذرية توثيقا جيدا، باستمرار. وخلال السنوات الخمس الماضية، ابتعدت إيران أكثر عن الخطة المتفق عليها في عام 2015. وكما سمعنا للتو، وجدت الوكالة أن إيران زادت بصورة هائلة من معدل إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن إيران، كما ذكرت الوكالة وأعضاء في المجلس، هي الدولة الوحيدة غير الحائزة لأسلحة نووية التي تخصب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة – فلماذا؟ لا بد أن يتوقف هذا المسار التصعيدي الآن.

وبالتعاون مع شركائنا، لم ندخر جهدا على مر السنين لإعادة إيران إلى الامتثال الكامل لخطة العمل. وفي عام 2022، رفضت إيران اغتنام فرصة دبلوماسية بالغة الأهمية للاتفاق على صيغة منقحة لخطة العمل. ومنذئذ، أدت تصرفات إيران إلى زيادة تفريع خطة العمل من مضمونها. ونرى أن الوقت قد حان لتراجع إيران عن توسيع برنامجها النووي باتخاذ خطوات ملموسة يمكن التحقق منها.

وهناك ضرورة أخرى لاستعادة الثقة تتمثل في السماح للوكالة مرة أخرى بالوصول الكامل. فنحن نشعر بقلق بالغ من فقدان الوكالة استمرارية المعرفة بشأن أجزاء رئيسية من برنامج إيران النووي بينما تواصل إيران تقييد قدرة الوكالة على المراقبة. ونحث إيران على العودة إلى الشفافية التامة.

ما فتئت إيران تؤكد التزامها بعدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية أو تطويرها أو حيازتها. ويثير استمرار إيران في عدم الامتثال وبياناتها الأخيرة، بما في ذلك تصريحات لمسؤولين حكوميين إيرانيين، مخاوف كبيرة بشأن هذه النية المعلنة. فهذه البيانات تتعارض بوضوح مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي انضمت إليها إيران. وبذلك، تهدد إيران النظام الدولي لعدم الانتشار. ونحث إيران على التقيد بالتزاماتها باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وأؤكد للمجلس أن جميع الإجراءات التي اتخذناها، بما في ذلك قرار عدم رفع بعض القيود في يوم الانتقال، تتوافق تماما مع خطة العمل ومع القرار 2231 (2015). ولم نتخذ تلك الخطوات بسهولة. فقد تفاوضنا بحسن نية وحاولنا حل المشكلات. وفي ضوء عدم الامتثال الإيراني، كان علينا أن نتصرف ونحتفظ بخيار اتخاذ مزيد من الخطوات.

سينتهي سريان القرار 2231 (2015) في غضون أقل من عام، كما ذكر العديد من المتكلمين، والوقت يداهمنا. وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بالعمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي ومعالجة الشواغل بشأن برنامج إيران النووي بصورة كاملة. ولكي يؤتي ذلك ثماره، يجب على إيران أن تغير مسارها على وجه الاستعجال وأن تتعاون بحسن نية. وكان الهدف من لقائنا مع إيران في جنيف هو نقل هذه الرسالة بالتحديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وبما أن هذا هو التقرير الأخير لمالطة بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231(2015)، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسفيرة فرايزر وفريقها على جهودهم المتفانية خلال العامين الماضيين.

تحيط إيران علما بتقرير الأمين العام (2015) (S/2024/896). وفي التقرير، يحث الأمين العام جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك الولايات المتحدة، على الثبات في التزامهم بالتوصل إلى حل دبلوماسي يهدف إلى استعادة الأهداف الأصلية للاتفاق. كما دعا جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف والدبلوماسية – وهما نفس المبدأين اللذين أتاحا اعتماد الاتفاق في عام 2015. وتؤكد إيران من جديد التزامها الثابت بتلك الدعوة وبالسعي إلى إعمال هذين المبدأين المشتركين.

لقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. ولكن على الرغم من دور الاتحاد الأوروبي باعتباره منسق خطة العمل، الذي ينبغي أن يجعله محايدا، فقد ظل البيان للأسف مسيسا ومنحازا وأحادي الجانب.

إن الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى إيران اليوم والتي لا أساس لها لا يمكن أن تشوه الحقائق على أرض الواقع ولا يمكن أن تفيد في إخفاء أو تبرير تقصير هذه الدول في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل والقرار 2231 (2015). ولا يمكن إنكار السبب الجذري للحالة الراهنة: فقد انسحبت الولايات المتحدة بصورة انفرادية من الاتفاق وتخلت عن التزاماتها وأعادت فرض جميع الجزاءات التي كانت قد رُفعت، في حين أن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

وأوضحت إيران مرارا وتكرارا أن إجراءاتها التصحيحية تتسق تماما مع حقوقها بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل ردا على الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة وعدم امتثال مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لالتزاماتها، ولاستعادة توازن الالتزامات. وبالتالي، فإن الادعاءات المتعلقة بعدم امتثال إيران ليست منافية للواقع فحسب، بل إنها مبنية أيضا على تفسيرات اعتباطية ومضللة لخطة العمل. وليس الهدف من هذه الادعاءات سوى صرف الانتباه عن الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الدول الأوروبية الثلاث، مثل رفضها تنفيذ التزاماتها في يوم الانتقال. وتشكل إعادة فرض الجزاءات المرفوعة واتخاذ تدابير تقييدية جديدة غير قانونية انتهاكا صارخا لخطة العمل وللقرار 2231 (2015).

إن برنامج إيران النووي كان دائما ولا يزال ذا طابع سلمي محض، حيث يخضع لنظام الرصد الأكثر صرامة في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والادعاءات القائلة بأن إيران تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية استفزازية ولا أساس لها. فلا تزال إيران ثابتة في التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولن تتنازل أبدا عن حقوقها المشروعة بموجب المعاهدة. وعلى الرغم من الاتهامات التي لا أساس لها وسعي الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة إلى استصدار قرار تكمن وراءه دوافع سياسية، فإن إيران ملتزمة بمواصلة التعاون مع الوكالة وفقا لالتزاماتها.

ويدل القرار المتخذ في الجلسة الأخيرة لمجلس المحافظين بتوجيه اللوم إلى إيران، على الرغم من الزيارة البناءة والناجحة التي قام بها المدير العام للوكالة إلى طهران في تشرين الثاني/نوفمبر، على وجود مخطط مسبق لدى الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة لتقويض الدبلوماسية والثقة والمبادئ الضرورية للحوار البناء.

وترفض إيران رفضا قاطعا أي تهديدات من جانب الدول الأوروبية الثلاث بالاحتجاج بما تسمى آلية إعادة فرض الجزاءات، وهو إجراء سيكون غير قانوني وسيؤدي إلى نتائج عكسية. ونود أن نوضح بشكل نهائي أن ما تسمى آلية إعادة فرض الجزاءات ليست أداة في أيدي تلك الدول يمكن إساءة استخدامها لتهديد إيران. وقد أوضحت إيران بجلاء أن خطوة استفزازية كهذه ستُقابل برد حازم ومتناسب. وقد عبّر الرئيس الإيراني آنذاك عن ذلك الموقف صراحةً في رسالة وجهها إلى قادة الدول الأوروبية الثلاث في 8 أيار/مايو 2019. إن تفعيل ما يسمى بآلية إعادة فرض الجزاءات لإعادة تطبيق أحكام القرارات المنتهية سيتسبب في أزمة كبيرة لا تخدم مصالح أي طرف.

وظلت إيران تتصرف باستمرار بحسن نية للحفاظ على بيئة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة

وإصرار الدول الأوروبية الثلاث على انتهاك التزاماتها. وقد انخرطت إيران في محادثات فيينا بحسن نية، وأبدت أقصى درجات المرونة للتوصل إلى اتفاق متوازن ومفيد للطرفين. وللأسف، فإن المطالب غير الواقعية للدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة، وافتقارها للإرادة السياسية، والاعتبارات السياسية الداخلية، ومحاولات ربط المفاوضات بمسائل لا تمت للموضوع بصلة، كل ذلك أدى في النهاية إلى فشل الجهود الرامية إلى إحياء الصفقة. إن إلقاء اللوم على إيران في الفشل في اختتام المفاوضات غير عادل وغير صحيح من الناحية الواقعية. كما ترفض إيران أيضاً محاولات ربط التزاماتها المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة بمسائل إقليمية وجيوسياسية غير ذات صلة. فالادعاءات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة الإيرانية المزعومة إلى روسيا لاستخدامها في النزاع الأوكراني لا تستند إلى أي أساس وذات دوافع سياسية. وبالمثل، فإن الاتهامات الموجهة إلى برنامج إيران الصاروخي، الذي يقع خارج نطاق القرار 2231 (2105)، لا صلة لها بالموضوع وغير مؤسسة.

وبدلاً من صرف الانتباه إلى تهديدات ملفقة، يجب على الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، بصفتها دولا أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن، أن تسمح للمجلس بأن يرقى إلى مستوى مسؤوليته ويتصدى للمصادر الحقيقية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقتنا – ترسانة الأسلحة النووية غير المشروعة للنظام الإسرائيلي، وعقود من العدوان والاحتلال وحملته المستمرة من جرائم الحرب المنهجية والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وعلاوة على ذلك، فإن عدوان إسرائيل المتواصل وجرائمها الفظيعة ضد سورية ولبنان يؤكد دورها كمحرك رئيسي للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة. وما يزعزع الاستقرار بنفس القدر تواطؤ الولايات المتحدة التي مكّن دعمها العسكري والمالي والسياسي الثابت إسرائيل من ارتكاب الفظائع الإسرائيلية في المنطقة. وهذا النفاق الصارخ لا يشجع إسرائيل على ارتكاب جرائمها فحسب، بل يقوض بشكل خطير السلام الإقليمي والقانون الدولي والمبادئ التي من واجب المجلس الحفاظ عليها.

وتظل إيران ثابتة في التزامها بالدبلوماسية والحوار كمسار وحيد قابل للتطبيق للمضي قدمًا. وانطلاقاً من روح المشاركة البناءة، عقد وفد إيران جولات من المناقشات الموضوعية مع وفود مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، ومرة أخرى في 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف. وكانت تلك المحادثات تهدف إلى تبادل وجهات النظر بشأن الحالة الراهنة واستكشاف آفاق استئناف المفاوضات النووية. وقد أبدت إيران جديتها وصدقها في تلك المحادثات وتتوقع من نظيراتها أن تحذو حذوها. وقد اتفق في جنيف على مواصلة المشاركة في الأسابيع المقبلة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات مجدية.

وتتطلب الدبلوماسية الهادفة الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل والالتزام الثابت بالقانون الدولي. ويجب على الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة التخلي عن نهج المواجهة وإظهار التزام حقيقي بالدبلوماسية. ويكمن طريق المضي قدما في المشاركة المسؤولة والبناءة، لا في التهديد والإكراه والضغط. وقد أظهرت التجارب السابقة أن التهديدات والضغوط غير فعالة ضد إيران، ولا تؤدي إلا إلى تقويض الثقة وتعقيد الجهود المستقبلية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل إطاراً قوياً وفعالاً لحل الأزمات غير الضرورية والمفتعلة حول برنامج إيران النووي السلمي. وإيران مستعدة للمشاركة بشكل هادف، شريطة أن يبدي الآخرون إرادة سياسية حقيقية ويلتزموا بالقانون الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة 16/55.